مصلحة مياه بيروت

بقلم الاستاذ رزق فريحة

المدير العام السابق لمصلحة مياه بيروت

نشأت مصلحة مياه بيروت بموجب المرسوم ٣٩٧١ الصادر في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٥١. وقد استند هذا المرسوم في حيثياته في انشاء مصلحة مياه بيروت على القانون الصادر في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٥١ المتلعق بإنتهاء امتياز شركة مياه بيروت واستلام الحكومة لهذا الامتياز والنص على انشاء مصلحة خاصة لمياه بيروت تتمتع بالاستقلال المالي والاداري.

تتولى مصلحة مياه بيروت وفق مرسوم انشائها ادارة واستثمار مشروع مياه بيروت ويكون مركزها بيروت وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري. وقد ربطت وفق طبيعة عملها بوزارة وصِّية هي حالياً وزارة الطاقة والمياه.

قبل ذلك كان هناك ما يسمى بإمتياز شركة مياه بيروت العثمانية الذي تكون في العام ١٨٧٠ عندما صدر فرمان سلطاني قضى بمنح امتياز تزويد مدينة بيروت بمياه نهر الكلب لمدة اربعين سنة الى المهندس الفرنسي Thevernin الذي باعه بدوره الى مهندس انكليزي يدعى Perci Martindal .

وكانت مياه هذا النهر قبل هذا التاريخ تجر بقناة خصوصية تروي الاغراس والأراضي وتشغل المطاحن ويعود ريعها الى الامير ملحم حيدر الشهابي وقبله الامير حيدر موسى الشهابي عن طريق «الميرة» اي الضريبة.

كانت بيروت تستقي مياها من آبارها العديدة، كما يدلنا على ذلك اسمها «مدينة الابار» واهمها مياه رأس النبع التي لم تعد تفي بحاجات البيروتيين الذين تكاثروا بعد حوادث ١٨٦٠ مما استدعى جر مياه نهر الكب الى مدينة بيروت.

كان عدد المشتركين في السنة الأولى اي عام ١٨٧٤ (١٤٠٠ مشتركاً) بكمية ١٠٠٠ متر مكعب يومي من المياه لعدد من السكان يبلغ ٧٠،٠٠٠ نسمة اي بمعدل استهلاك يومي قدرة ١٤،٢٩ ليتراً للفرد الواحد

(المياه كانت كافية يومئذ، لم تكن هناك غسالات وجلايات ومنتفعات كما هو الحال اليوم. كانت هذه المياه تضاف الى كمية المياه التي كان يستخرجها السكان من الأبار الموجودة بكثرة في بيروت).

كانت المياه التي توزع في بيروت تؤخذ من نهر الكلب الذي يبعد عن مدينة بيروت ١٥ كيلومتراً تقريباً. وكانت شركة مياه بيروت قد قامت بإنشاء التجهيزات اللازمة لتأمين مياه الشفة الى بيروت وانتهت المدة الأولى لامتياز نهر الكلب في الخامس من جماد الأول ١٣٢٧ اي في شهر ايار ١٩٠٩ فتجدد الامتياز لمدة ٤٠ سنة جديدة وحُوِّل الى السادة الياس وابراهيم صباغ وبقيت الأمور على هذه الحالة لغاية استرداد الامتياز عام ١٩٥١ من قبل الدولة اللبنانية.

ان حدود البقعة الجغرافية الحالية لاستثمار مصلحة مياه بيروت تنحصر بالمناطق التالية :

شمالاً : نهر الكلب.

جنوباً : بعض مناطق عين الرمانة – الشياح – الغبيري والمطار.

غرباً : البحر المتوسط.

شرقاً : منسوب ٣٠٠ متر عن سطح البحر بين نهر بيروت ونهر الكلب.

توزع المياه في البقعة الجغرافية الحالية لاستثمار مصلحة مياه بيروت بواسطة العدادات واجهزة التعيير. اما مباشرة من شبكات التوزيع بعد المعالجة او عن طريق ضمها وتجميعها في خزانات منشأة في الأماكن المرتفعة من العاصمة والتي يصل سعتها الاجمالية الى ٥٣٠٠٠ م٣ علماً ان كميات المياهة المحققة (المباعة) هي ٢٨٧٧٠٢ م٣ يومي، وعدد الاشتراكات المعقودة هي ٢٠٥٧٢٦ اشتراكاً.

مما تقدم سأتحدث فيما يلي اولاً عن الانجازات التي تمت في مصلحة مياه بيروت ثم اتطرق الى المشاريع الواجب على المصلحة تنفيذها لتأمين مياه الشفه بشكل طبيعي للمواطنين، ضمن نطاق استثمارها، حالياً ومستقبلاً. واعرض اخيراً المشاكل والصعوبات والنجاح والفشل الذي عرفته المصلحة.

■ ا - انجازات مصلحة مياه بيروت

قامت مصلحة مياه بيروت بعد ان استلمت مهام المديرية العامة للمصلحة بأعمال عدة اورد فيما يلي اهمها:

– تأهيل وتصليح المنشآت والتجهيزات التي اصيبت خلال الاحداث او القديمة العهد في كافة مراكز المصلحة وبصورة خاصة مصنع المعالجة والتعقيم والضخ في ضبية الذي اصبح يضاهي بتطوره التكنولوجي الحديث ومظهره الداخلي والخارجي احدث واجمل مصانع معالجة المياه في العالم.

١ – الانجازات التي تمت في مصنع ضبيه

– رفع قدرة المعالجة والتعقيم من ٢٧٠٠٠٠م٣ الى ٤٣٠٠٠م٣ يومي عن طريق انشاء محطة معالجة جديدة واعادة تأهيل محطة المعالجة القديمة وسيصار الى اكمال محطة المعالجة الجديدة لرفع قدرتها الى ٥٠٠ الف م٣ خلال العام الحالي (موضوع المساعدة الايطالية).

– رفع قدرة الضخ من ٢٤٥،٠٠٠ م٣ يومي الى ٥٠٠،٠٠م٣ يومي بعد ان تم تنفيذ مشروع انشاء محطة الضخ الجديدة في مصنع ضبيه عن طريق الهبة الايطالية.

– أنشاء مختبر حديث ومتطور في مصنع ضبيه لاجراء الفحوصات المخبرية على المياه من النواحي الجرثومية والكيميائية وكشف المعادن الثقيلة والمواد السامة والمواد المشعة.

– اضفاء الطابع البيئي على المصنع وتخصيصه بمتحف مصغر يحتوي على المعدات ووسائل العمل القديمة.

٢ – الانجازات التي تمت في باقي المراكز والمحطات

– اعادة تأهيل وتجهيز كافة محطات الضخ الكبيرة والصغيرة ومحطات الابار الجوفية وتأمين مولدات كهربائية احتياطية لها تلافياً لقطع المياه في حال انقطاع التيار الكهربائي.

– تنفيذ مشروع تأهيل الاقنية وشبكات الجر بين نبعي السلطنة وفوار انطلياس ورفع اضرار التلوث ومسبباته والاستفادة من كمية ٢٠ الف م٣ يومي خلال فصل الشحائح.

– تنفيذ مشروع حصر والتقاط مياه نبع القشقوش (حفر نفق داخل المغارة وانشاء سد في قناة وسيفون خارجها) وهذا النبع يقدر تصريفه بنصف تصريف نبع جعيتا.

٣ – تحسين وتطوير اداء العنصر البشري

– استصدار مرسوم لملء المراكز الشاغرة في ملاك المستخدمين الدائمين.

– العمل على مشروع اعادة النظر بالهيكلية التنظيمية للمصلحة.

– الاهتمام بتدريب العنصر البشري والحصول على مساعدة فرنسية لتنفيذ مشروع انشاء مركز للتعليم والتدريب على مهن المياه CMEF.

– ادخال المعلوماتية والتقنية الحديثة في المجالات الادارية والفنية والمالية.

٤ – مشاريع قيد التنفيذ

مشروع وضع خرائط الشبكة على جهاز المعلوماتية.

مشروع البحث عن مأخذ المياه العذبة في البحر.

مشروع دراسة حصر مياه نهر انطلياس الجوفي وجرها الى مصنع ضبيه.

■ II - المشاريع الواجب على مصلحة مياه بيروت تنفيذها لتأمين مياه الشفه بشكل طبيعي للمواطنين ضمن نطاق استثمارها حالياً ومستقبلاً

ان كمية المياه التي تستثمرها مصلحة مياه بيروت من مصادرها لا تكفي حاجة السكان الآنية للقاطنين ضمن نطاق عملها لذلك لا بد من :

١ – زيادة كمية المياه المستثمرة.

٢ – تنفيذ مشاريع جديدة.

ان الجدولين التاليين يبينان العجز الحالي والمستقبلي والحاجات حتى عام ٢٠١٥ لمياه الشفة ضمن نطاق بيروت الكبرى.

العجز الحالي		
	شتاءً م٣/يومي	صيفاً م٣/يومي
الحاجات	٣٩٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠
قدرة الاستثمار	٣٢٥٠٠٠	٢٣٣٠٠٠
العجز	٦٥٠٠٠	١٥٧٠٠٠

العجز المرتقب عام ٢٠١٥		
	شتاءً م٣/يومي	صيفاً م٣/يومي
الحاجات	٦٦٢٥٠٠	٦٦٢٥٠٠
قدرة الاستثمار	٤٢٢٠٠٠	٢٩٢٠٠٠
العجز	٢٤٠٥٠٠	٣٧٠٥٠٠

١ – زيادة كمية المياه المستخرجة من الآبار قيد الاستثمار

– ضبط الهدر في شبكات التوزيع في العاصمة والضواحي.

– تأهيل الابار المستثمرة وحمايتها من التلوث.

– تنفيذ مشروع تأهيل شبكة توزيع المياه وتطبيق المكننة الجغرافية والتكنولوجية الحديثة (SIG) بالاضافة الى المكننة المركزية (Contrôle Centralisé) على كامل منشآت المحطة.

٢ - تنفيذ مشاريع جديدة

ان الوضع الحالي والمستقبلي للمياه يتطلب تنفيذ مشاريع جديدة لسد العجز في مياه الشفة. لذلك نرى وجوب تنفيذ المشاريع التالية :

أ - مشروع جر المياه من نبعي جعيتا والقشقوش (مشروع نهر الكلب).

ب - مشروع جر مياه الاولي.

هذان المشروعان متكاملان ويجب ان ينفذا بالتوازي.

ج - مشروع جر مياه نبعي السلطنة وفوار انطلياس الى مصنع ضبيه.

د - المخطط الرئيس لربط مصادر المياه المرتقبة بشبكة مياه العاصمة والضواحي (Plan Directeur).

ان تنفيذ كامل هذه المشاريع يؤمن مياه الشفة للسكان ضمن نطاق استثمار مصلحة مياه بيروت على مدار الساعة بشكل منتظم في اطار التكنولوجيا الحديثة.

خلال تولينا لمهام المديرية العامة لمصلحة مياه بيروت واجهنا مشاكل وصعوبات لكننا استطعنا في النهاية مجابهة متطلبات الاستثمار المعقدة واستطعنا ان نؤمن مياه الشفة للمواطنين بشكل معقول ضمن الامكانيات المتوفرة وان نزيد في نسبة التحصيل لواردات المصلحة تدريجياً الى ان وصلت هذه النسبة الى ٩٥،٣٧٪ سنة ١٩٩٩. هذه النسبة المرتفعة في التحصيل حققت توازناً في موازنة المصلحة وربحاً سنوياً (وفراً) يقارب الخمسة ملايين دولاراً اميركياً ارتقاباً لتمويل المشاريع المستقبلية.

■ III - المشاكل والصعوبات والنجاح والفشل خلال تولينا مهام المديرية العامة لمصلحة مياه بيروت

في رقابة مجلس الخدمة المدنية :

إن الاستخدام، والترفيع، والترقية، وتقديم التدرج، وابداء الرأي بكل ما له علاقة بشؤون الوظيفة العامة الخ... تخضع جميعها لرقابة مجلس الخدمة المدنية، إلا أنه بالرغم من ورود نصوص واضحة في

الأنظمة التي إقترنت بتصديقه أصلاً يحيد هذا المجلس من تطبيقها معتمداً صفة الإستنساب فقط لجهة ما يعود منها للجداول العامة التي كنا نضعها في نهاية كل عام وتحتوي على أسماء المرشحين للإنتقال من فئة الى فئة، أو من رتبة الى رتبة في الفئة الواحدة، أو من تقديم التدرج مدداً متفاوتة، في ضوء أسباب موجبة ومبررة، الأمر الذي لم يتح الفرصة لمصلحة مياه بيروت من إحقاق العدالة بين الجميع وتشجيع أصحاب الكفائات على متابعة الإنتاج وزيادة المردود. وكان ولا يزال مجلس الخدمة المدنية ملتزماً بالمبادئ العامة للإستخدام أكثر منه بواقع ومراعاة الحلات الإستثنائية التي تستلزمها الخبرة العملية في المصالح الحيوية.

ربما لمجلس الخدمة المدنية معطيات وتوقع ردات فعل في سائر الادارات تحول دون التجاوب في تطبيق هذه النصوص في مصلحة مياه بيروت.

على كل حال، لا بد من التنويه، أن مجلس الخدمة المدنية يشكّل غطاءً منيعاً للإدارة، وحماية ثابتة من هيمنة السياسة يجعلان رئيس الادارة مرتاحاً الى رفض ما لا يتناسب مع المصلحة العامة والنظام، مرتكزاً على سلطة رقابة المجلس التي بقيت سنداً أساسياً ودرعاً واقياً لمجابهة الضغوطات.

وهنا لا بدّ من الإشارة الى أن إغفال إخضاع المؤسسات العامة الى سلطة مجلس الخدمة المدنية في القانون رقم ٢٢١ تاريخ ٢٩ أيار ٢٠٠٠ سيُفقد على الأقل رأس الهرم الإداري في المؤسسات العامة الغطاء المنيع والدرع الواقي في مجابهة الهيمنة الساسية وضغوطاتها.

في رقابة التفتيش المركزي :

ان تدخل التفتيش المركزي في مصلحة مياه بيروت كان قليلاً، وعندما كان يتدخل كانت تقتصر الرقابة بشكل عام على المخالفات الكبيرة والسرقة وسوء الإئتمان والتزوير الخ... وكان تدخله ناجحاً ومؤدياً الى نتائج فعالة ومساعدة لاسيما إذا كان هذا التدخل مبنياً على طلب مباشر من المصلحة وبمشاركتها.

أما التدخل بسائر المخالفات الصغيرة كالدوام، وسير المعاملات وشكاوى الناس، وشكاوى المخبرين المغفلة الخ... فكان غالباً ما يربك الادارة في سلطتها كون هذه الشكاوى يفترض ان يحقق بها أصلاً رئيس الإدارة أو تترك له وتبقى من صلب واجباته بحكم الصلاحيات المنوطة به قانوناً، وإلا جعلته متخلياً عن أدق عناصر الإداء القيادي اليومي. وكنت دائماً اعتبر وأشعر ان كل إتهام يلحق بأي موظف مهما علت أو

دنت رتبته كأنه إتهام موجه الي شخصياً وأدافع بقوة إذا كانت التهمة في غير موقعها.

في رقابة سلطة الوصاية :

لسلطة الوصاية الادارية على مصلحة مياه بيروت موقع هام في الرقابة المسبقة على الصفقات والموازنات والاعتمادات والمشاريع ذات المنفعة العامة وبرامج الأعمال والتعرفات، والقروض، الخ... وتخضع بالتالي قرارات المصلحة لهذه الناحية الى تصديق السلطة المشار اليها وفقاً لما حدده النظام العام للمؤسسات العامة.

وكنت ألاحظ ما يلي : تارةً تلتزم الوزارة الوصية في تطبيق هذه النصوص حصراً دون زيادة أو نقصان وطوراً تتجاوزها وتستفيض في مبدأ الإستنساب فترفض ما ترفض وتوافق على ما توافق، فينشأ الإرتباك والجمود في المؤسسة العامة التي تعجز عن إقناع هذه الوزارة بالعودة عن قرارها.

كل هذه المواقف تعود تلتصق بشخصية الوزير وشخصية المدير العام للمؤسسات العامة ومدى التفاهم وعرض المواضيع بمصداقية وصولاً الى الإقناع. وغالباً ما يلعب موظف في الوزارة الوصية ذات الصلة المباشرة بالوزير دوراً بارزاً ايجابياً كان ام سلبياً. وهكذا في السلبية أحياناً يلحق الضرر والغبن بمصلحة مياه بيروت من جراء سوء تقدير سلطة الوصاية عن غير قصد لمقررات هذه المصلحة المتلعقة بمشاريعها المستقبلية الملحّة (تأمين المياه للعاصمة مستندة الى تباين في الأراء الفنية بين الوزارة والمصلحة)، فالأولى لها وجهات نظر مبنية على أراء نظرية علمية غير مكتملة في العمق، وإعتبارات إقتصادية سريعة، والثانية لها أراء ثابتة مبنية على وقائع ودراسات متعددة تعايشها يومياً من خلال ممارسة مهندسيها على مدى عشرات السنوات آخذةً بعين الإعتبار تلبية متطلبات الإستثمار المزمنة والخدمات الحياتية اليومية الملحة.

في رقابة وزارة المالية :

إن وزارة المالية توافق على مقررات مجلس ادارة المصلحة في كل ما له علاقة بالشؤون المالية في مجالات الموازنة، والأنظمة المالية والتعرفات والقروض وفتح الإعتمادات الخ...

والمشكلة مع وزارة المالية أنها تتخذ لنفسها في معظم الأحيان صفة المقرر في تقديرات الموازنة والإعتمادات العائدة للصفقات فتخفض أجزاء منها وتبقي على الآخر ولكنها لا تزيد في أي منها، الأمر الذي لم يخولها اياه القانون، وفي مطلق الأحوال، لا يسع المصلحة إلا أن تلفت النظر الى تجاوز حدّ السلطة،

وتلتزم بالنتيجة بمقررات وزارة المالية ولا تكلف نفسها رفع الأمر الى جانب مجلس الوزراء عندما تتعارض هذه المقررات مع مقررات سلطة الوصاية، إذ أنه في نهاية المطاف وفي أغلب الأحيان تتفق الوزارتان وبالأحرى توافق وزارة الوصاية على رأي وزارة المالية ويطوى الملف.

في رقابة ديوان المحاسبة :

تخضع المصلحة الى رقابة ديوان المحاسبة المؤخرة في سائر الأمور المالية ذات العلاقة بالصفقات وعقد النفقات وتصفيتها وصرفها والرواتب والأجور وقطوعات الحسابات والميزانيات الخ...

لم تصدر بحق المصلحة إطلاقاً أية ظلامة عن الديوان بشكل عام، بل بالعكس تلقت في بعض الأحيان براءة في شكاوى مخالفات مالية إتهم بها المسؤولون الكبار، وأستند قضاة الديوان في تبرئة هؤلاء المسؤولين كونهم قصدوا تأمين المصلحة العامة والخدمة الحياتية الملحة الى المواطنين.

في النتيجة :

إعتمدنا خلال ممارستنا مهام المديرية العامة في مصلحة مياه بيروت مبدأ إحترام ما سميته بالأقانيم الخمسة (مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، وزارة الوصاية، وزارة المالية، ديوان للمحاسبة) وخلق علاقات وطيدة وشخصية مع أركان هذه الهيئات، مما ساعد على تسهيل أمور المؤسسة وإفساح المجال لتنفيذ الجزء الأكبر من مشاريعها، والسماح لها بأن تنعم بالإستقرار الاداري والمالي والفني وخدمة المواطن، وطمأنة العاملين فيها الى تغطية تكاليف عيشهم ولجم بصورة غير مباشرة كل عمل نقابي غير عادل من شأنه أن يؤدي الى الإضراب عن العمل في المؤسسة والحدّ من نشاطها وإزدهارها.

في النجاح :

١ – تنفيذ مشروع ذات أهمية قصوى في حقل المكننة المركزية والجغرافية وإنشاء مركز للتدريب على مهن المياه، وإنشاء مختبر حديث متطور، وحماية مصادر المياه، والحدّ من هدر المياه وتخفيضها من ٦٢٪ الى ٢٨٪ بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩ وإجراء تمديدات جديدة بأقطار مختلفة بلغت ثلاثماية ألف متر طول ونيف بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩ في كافة مناطق التوزيع.

٢ – تقييم موجودات المصلحة وتقديرها بمبلغ /١ ٤٧٥ ٧٦٠ ٠٠٠/ د. أ. مليار وأربعماية وخمس وسبعون مليوناً وسبعماية وستين ألف دولار أميركي، رفع نسب التحصيل في الجباية من

٢٦،٧٧٪ الى ٩٥،٣٧٪ بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩ ، زيادة عدد الإشتراكات ٢٧٧٣٤ إشتراكاً بكمية ٤٨٦٢٨ متر مكعب يومي بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩، رفع موجودات الصندوق النقدية بعد تسديد المترتبات من ١٢٦ مليون ليرة عام ١٩٩٠ الى ٥٢ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٠، وتحقيق التوازن بين الواردات والنفقات حيث لم تلجأ المصلحة إطلاقاً الى سلفات الخزينة.

٣ – إعداد مشاريع كبرى لزيادة مصادر المياه (الأولى ونهر الكلب) عن طريق التمويل الذاتي، وضع مخطط رئيس لربط مصادر المياه المرتقبة بشبكة مياه العاصمة والضواحي، وضع الدراسات النهائية لتحديد حاجات العاصمة والضواحي الى المياه عام ٢٠١٥ إستناداً الى حاجات الفرد وعدد السكان المتطور.

٤ – توقيع بروتوكول عام ١٩٩٦ بين المصلحة ورئيس الوزراء السابق في فرنسا السيد ريمون بار رئيس تجمع مدينة ليون وتبادل مراسلات مع رئيس منطقة الريجيون رو – آلب الوزير السابق السيد شارل ميون نتج عنهما الإستحصال على مساعدة بمبلغ ١٦ مليون فرنك فرنسي تنفق في سبيل حماية مصادر المياه وإنشاء معهد للتدريب على مهن المياه وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

٥ – إجراء توأمة (Jumelage) عام ١٩٩٥ بين مصنع ضبيه في المصلحة ومؤسسة مياه Débaillet في مونتريال – كندا، لتبادل المعلومات الفنية والإستفادة من التقنيات الحديثة المتطورة.

٦ – الحصول على موافقة مبدئية من مؤسسة SEE الحكومية في كندا لتمويل تنفيذ مشروع نهر الكلب (جعيتا القشقوش) بمبلغ ١٢٨ مليون دولار أميركي شرط تنفيذه بواسطة شركة SNC-Lavalin العالمية (الكندية).

٧ – الحصول على مساعدات ايطالية هامة لتكملة رفع قدرة المعالجة الى ٥٠٠ ألف متر مكعب يومي في مصنع ضبيه، وذلك عن طريق مجلس الإنماء والإعمار.

الخاتمة

إن المياه هي مادة اساسية للحياة وستزداد الحاجة اليها عقداً بعد عقد، وستواجه المنطقة أزمات حادّة متلاحقة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

فمن واجب لبنان إيلاء الموضوع إهتماماً جدّياً عاجلاً ووضع تصوّر مستقبلي مع إستراتيجية واعية حفاظاً على ثروته المائية وحسن إدارتها كماً ونوعاً تداركاً من أن يصبح البحر المستهلك الأكبر بدلاً من الإنسان، والإسراع في تنفيذ المشاريع المائية الهامة التي من شأنها تأمين مياه سليمة وكافية للمواطن.

فلتنفّذ المشاريع، ولا يتفاجأن أحد مسؤولا كان أم مواطناً إذا أصبحت كلفة الماه عالية نسبياً، فهناك دول شقيقة وصديقة ومنظمات دولية أبدت وما زالت تبدي إستعدادها لتقديم المساعدات والتمويل.

ومن المعلوم أن مجلس النواب أقرّ في جلسته التي عقدت بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٩ مشروع قانون تنظيم قطاع المياه، بالرغم من بعض مآخذنا عليه. وصدر هذا القانون ولا يزال بإنتظار صدور المراسيم التطبيقية، وبالتالي يقتضي :

الإسراع في تعديل النظام العام للمؤسسات العامة أو وضع نظام حديث يتوافق مع المتطلبات الراهنة للمؤسسات العامة تمهيداً للمباشرة بتعديل الأنظمة المتفرعة عنه لا سيما النظام المالي ووضع أنظمة داخلية جديدة بغية إزالة الصعوبات التي تعترض حسن سير الإستثمار في المصلحة وإضفاء المرونة على النصوص التطبيقية إستعداداً لعمليات الدمج وإستيعاب سائر المصالح المتعددة التي ستلحق بالمصالح الكبرى المنشأة وإعداد الجهاز البشري اللازم من أصحاب الكفاءة العالية لهذه الغاية.

■ ■ ■